التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في المعاملات الحديثة
"دراسة فقهية معاصرة"

The Jurisprudential Adaptation of Electronic Contracts in Modern Transactions - A Contemporary Jurisprudential Study

10.35781/1637-000-135-002

د. محمد عمر موسى العامري*

*رئيس قسم الشريعة بالجامعة البريطانية اهومي
وأستاذ الفقه المقارن المساعد - اليمن

الملخص

يهدف هذا البحث الموسوم بـ "التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في المعاملات الحديثة - دراسة فقهية معاصرة "إلى بيان مدى انسجام العقود المبرمة عبر الوسائط الإلكترونية مع أحكام الفقه الإسلامي، من خلال تحليل أركانها وشروطها وآثارها، وإبراز الضوابط الشرعية التي تضمن سلامتها. كما يسعى البحث إلى بناء تصور فقهي دقيق ومنضبط يستوعب الخصائص التقنية للعقود الرقمية، ويوازن بين المبادئ الفقهية ومتطلبات الواقع الاقتصادي المعاصر، وذلك عبر دراسة مسألة الرضا والإيجاب والقبول والإثبات والموثوقية في البيئة الإلكترونية، بما يسهم في تطوير الاجتهاد الفقهي لمواكبة التحولات التكنولوجية.

واتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن

وقد خلص البحث إلى أن العقود الإلكترونية يمكن تكييفها فقهياً باعتبارها عقوداً صحيحة متى استوفت أركانها الشرعية وخلَت من الغرر والجهالة، وأن التعبير عن الإرادة الرقمية معتبر شرعًا إذا توفرت القرائن القطعية على الرضا. كما أظهر البحث مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على استيعاب المستجدات التقنية دون الإخلال بجوهره أو مقاصده، مؤكداً الحاجة إلى اجتهاد جماعي، وهيئات رقابية متخصصة، ومدونات فقهية معاصرة تنظم هذه العقود. وبذلك يرسخ البحث الثقة والشرعية في المعاملات الإلكترونية، ويضع أساساً فقهياً يضمن توافقها مع مقاصد الشريعة ومتطلبات العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التكييف الفقهي، العقود الإلكترونية، المعاملات الحديثة

ISSN : 2410-1818

The Jurisprudential Adaptation of Electronic Contracts in Modern Transactions - A Contemporary Jurisprudential Study

Dr. Mohammed Omar Mousa Al-Ameri*

*Head of the Sharia Department at the Ahumi British University and Assistant Professor of Comparative Jurisprudence – Yemen

Abstract

This study, entitled "The Jurisprudential Adaptation of Electronic Contracts in Modern Transactions - A Contemporary Jurisprudential Study," aims to demonstrate the extent to which contracts concluded via electronic media are consistent with the provisions of Islamic jurisprudence. This is achieved by analyzing their pillars, conditions, and effects, and highlighting the legal controls that ensure their integrity. The study also seeks to develop a precise and disciplined jurisprudential conception that encompasses the technical characteristics of digital contracts and balances jurisprudential principles with the requirements of contemporary economic reality. This is achieved by examining the issues of consent, offer, acceptance, proof, and reliability in the electronic environment. This contributes to the development of jurisprudential ijtihad (reasoning) to keep pace with technological transformations.

The study follows the descriptive-analytical method and the comparative method.

The study concludes that electronic contracts can be legally adapted as valid contracts provided, they meet their legal pillars and are free of uncertainty and uncertainty. Furthermore, the expression of digital will be considered valid under Islamic law if there is conclusive evidence of consent. The research also demonstrated the flexibility of Islamic jurisprudence and its ability to accommodate technological developments without compromising its essence or objectives, emphasizing the need for collective ijtihad, specialized oversight bodies, and contemporary jurisprudential codes to regulate these contracts. Thus, the research strengthens trust and legitimacy in electronic transactions and establishes a jurisprudential foundation that ensures their compatibility with the objectives of Sharia and the requirements of the digital age.

Keywords: The Jurisprudential Adaptation, Electronic Contracts, Modern Transactions .

ISSN : 2410-1818

مقدمة

العقود الإلكترونية تمثل حجر الزاوية في بنية المعاملات الحديثة، إذ تحولت من مجرد أدوات تقنية إلى مظاهر قانونية راسخة تواكب تسارع التطور الرقمي المتلاحق. فقد أحدثت هذه العقود نقلة نوعية في آليات إبرام الاتفاقيات وتنفيذها، ما دفع إلى ضرورة إعادة النظر في الأطر الفقهية التي تحكم صحة وشرعية المعاملات. إن التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية لا يقتصر على مجرد نقل الأحكام التقليدية إلى البيئة الرقمية، بل يتطلب استنباطًا دقيقًا ومتجددًا يتماهى مع خصوصيات هذا النمط الجديد من المعاملات، محافظًا في الوقت ذاته على روح ومقاصد الشريعة الإسلامية. وهذا التكييف يشكل جسرًا بين تراث الفقه الإسلامي العريق ومتطلبات العصر الحديث، ليضمن الأمن القانوني ويحقق العدالة بين الأطراف، ويعزز الثقة المتبادلة في فضاء التجارة الإلكترونية. وعليه، فإن دراسة هذا الموضوع تكتسب أهمية بالغة في ضوء التوسع المتسارع لاستخدام الوسائل الرقمية، إذ تمثل قاعدة أساسية تسهم في تطوير الإطار القانوني والفقهي للمعاملات الحديثة، بما يضمن انسجامها مع القيم الشرعية ومقتضيات الواقع الرقمي.

أهمية البحث:

تكتسب دراسة التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في المعاملات الحديثة أهميتها من كونها تتناول أحد أبرز التحولات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، حيث أصبحت المعاملات الرقمية جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للأفراد والمؤسسات. ويأتي هذا البحث في إطار دراسة فقهية معاصرة تسعى إلى تقديم تحليل منهجي ودقيق لكيفية توافق العقود المبرمة بوسائل إلكترونية مع المبادئ والضوابط الشرعية، مع مراعاة الخصائص التقنية والعملية التي تميز هذه العقود عن العقود التقليدية.

وتكمن أهمية البحث أيضًا في مساهمته في تطوير الاجتهاد الفقهي لمواكبة التحولات الرقمية، عبر تقديم تصور فقهي منضبط يحقق التوازن بين ثوابت الشريعة ومتطلبات العصر الرقمي، خاصة فيما يتعلق بتحقق أركان العقد، وضوابط الرضا، والإثبات، والموثوقية في المعاملات الإلكترونية. كما يعزز البحث قدرة الفقه الإسلامي على تقديم حلول علمية عملية لمواجهة الإشكاليات الناشئة عن التحول الرقمي، بما يسهم في بناء بيئة قانونية وشرعية موثوقة، تعزز الثقة والأمن في المعاملات الحديثة.

إشكالية البحث:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع وانتشار التجارة الإلكترونية، برزت العقود الإلكترونية كأحد أهم وسائل التعاقد الحديثة التي أضفت طابعًا جديدًا على العلاقات القانونية والتجارية. غير أن هذا التحول أثار العديد من التساؤلات الفقهية والقانونية بشأن مدى توافق هذه العقود مع المبادئ

ISSN : 2410-1818

الشرعية، وضرورة التكييف الفقهي لها بما يحقق التوازن بين متطلبات العصر الرقمي وضمان شرعية المعاملات، ومن هنا، تنبع إشكالية هذا البحث من الحاجة إلى تحديد الإطار الفقهي الملائم للعقود الإلكترونية، وكيفية استيعاب خصائصها التقنية ضمن مبادئ الفقه الإسلامي، وذلك للحفاظ على الأمن القانوني والعدالة بين الأطراف وتعزيز الثقة في المعاملات الحديثة.

ما هو التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في المعاملات الحديثة بما يحقق توافقها مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات العصر الرقمي؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الخصائص التقنية والعملية التي تميز العقود الإلكترونية عن العقود التقليدية، والتي تؤثر على التكييف الفقهي لها؟
2. ما هي المبادئ الفقهية الأساسية الواجب مراعاتها عند التعامل مع العقود الإلكترونية لضمان صحتها وشرعيتها؟
3. ما هي التحديات الفقهية الناشئة عن استخدام الوسائل الرقمية في إبرام العقود، مثل مسائل الإثبات والتوثيق، وكيفية مواجهتها؟
4. ما هو دور التكييف الفقهي في تعزيز الثقة والأمن القانوني في المعاملات الإلكترونية؟
5. كيف تتعامل القوانين الوطنية والفقه الإسلامي المعاصر مع العقود الإلكترونية، وهل هناك حاجة لتطوير الاجتهاد الفقهي في هذا المجال؟

فرضيات البحث:

- فرضية أساسية:

يمكن التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية وفق مبادئ الفقه الإسلامي إذا توفرت شروط العقد الأساسية من رضا، ومحل، وسبب، مع مراعاة الخصائص التقنية للمعاملات الرقمية.

- فرضيات فرعية:

1. تتطلب العقود الإلكترونية تطوير الاجتهاد الفقهي لضمان توافقها مع المستجدات الرقمية دون المساس بمقاصد الشريعة.
2. الربط المنهجي بين المبادئ الفقهية ومتطلبات الواقع الرقمي يسهم في تعزيز الثقة القانونية والشرعية للعقود الإلكترونية.

ISSN : 2410-1818

3. التعبير عن الإرادة الرقمية في العقود الإلكترونية يمكن اعتباره معترفًا به شرعًا إذا توافرت الأدلة القطعية على الرضا والقبول.
4. وضع أطر معيارية وضوابط واضحة للعقود الإلكترونية يسهم في حماية الأطراف وضمان موثوقية التعاقد عن بُعد.

أسباب اختيار الموضوع:

اختير موضوع التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في المعاملات الحديثة لما له من أهمية قصوى في ضوء التحولات الرقمية المتسارعة التي أفرزت أشكالًا جديدة من العقود القائمة على الوسائط الإلكترونية، والتي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويطرح هذا الواقع أسئلة جوهرية حول مدى توافق هذه العقود مع المبادئ والضوابط الشرعية، وضرورة ضمان تحقق أركان العقد، وضوابط الرضا، والإثبات، والموثوقية في البيئة الرقمية.

كما يعكس اختيار هذا الموضوع الحاجة إلى تطوير الاجتهاد الفقهي المعاصر بما يواكب مستجدات العصر الرقمي، من خلال بناء تصور فقهي دقيق ومنضبط يربط بين المبادئ الشرعية والواقع العملي، ويبرز مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على استيعاب المستجدات التقنية دون المساس بمقاصده الجوهرية. ويهدف البحث بذلك إلى تقديم حلول عملية تعزز الثقة والشرعية في المعاملات الإلكترونية، وتضع أسسًا لضوابط معيارية تراعي كلاً من الشريعة ومتطلبات العصر الحديث.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية من خلال تحليل النصوص الفقهية والقانونية ذات الصلة، وبيان مدى توافقها مع خصائص العقود الرقمية. كما يتبع البحث المنهج المقارن لمقارنة الاجتهادات الفقهية والتشريعات الوطنية في هذا المجال، بهدف استكشاف أوجه التطوير الممكنة، ويستند البحث إلى مراجعة المصادر الشرعية، والأدبيات الفقهية والقانونية الحديثة، لتقديم رؤية متكاملة تجمع بين النظرية والتطبيق لضمان صحة وشرعية العقود الإلكترونية.

الدراسات السابقة

نظراً لأهمية موضوع التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في ظل التحول الرقمي المتسارع، فقد نالت هذه المسألة اهتمامًا متزايدًا من جانب الباحثين في الفقه الإسلامي والقانون، سعيًا لاستكشاف مدى انسجام العقود المبرمة بوسائل إلكترونية مع الضوابط الشرعية، ومحاولة فهم

ISSN : 2410-1818

الإشكاليات العملية التي تطرحها هذه العقود على مستوى الرضا، والإثبات، وتحقق أركان العقد. وتتنوع الدراسات السابقة بين الطرح الفقهي التأصيلي، والتحليل المقارن، والمعالجة القانونية، مما يعكس شمولية الموضوع وعمق الإشكال الذي يطرحه. وفيما يلي أبرز هذه الدراسات:

أولًا: دراسة الدكتور عبد الكريم زيدان بعنوان *"أثر الوسائل الإلكترونية على العقود في الفقه الإسلامي"*، المنشورة في مجلة كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر عام 2015 .

ركزت هذه الدراسة على تحليل أثر استخدام الوسائط الإلكترونية في إبرام العقود، وخاصة فيما يتعلق بتحقق الرضا بين المتعاقدين في بيئة غير مادية. وقد سعى الباحث إلى استقراء أراء الفقهاء في العقود غير المباشرة وربطها بالتطورات التكنولوجية، مع استخدام المنهج التحليلي الفقهي. وخلصت الدراسة إلى أن العقود الإلكترونية يمكن أن تُكيف فقهياً وفق المبادئ العامة للفقه الإسلامي، شريطة توفر الإرادة الصريحة أو الضمنية، وانتفاء الغرر والجهالة، مؤكدة على ضرورة تبني اجتهاد جماعي فقهي لضبط المعاملات الإلكترونية وفق إطار شرعي معاصر.

ثانيًا: دراسة الدكتور أحمد بن عبد الله الطيار الموسومة بـ *"العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي"*، الصادرة عن دار طيبة بالرياض عام 2008.

قدّمت هذه الدراسة طرحاً تأصيليًا لمشروعية العقود الإلكترونية من منظور فقهي، وناقشت مسألة تحقق أركان العقد-كالرضا والمحل والسبب-في البيئة الرقمية. اعتمد الباحث المنهج الفقهي المقارن، محللاً آراء المذاهب الأربعة تجاه صور التعاقد غير التقليدية. وأكدت الدراسة أن العقود الإلكترونية تُعد صحيحة شرعًا متى ما استوفت شروطها، مع ضرورة استنباط قواعد فقهية جديدة تستوعب الواقع التقني وتقدّم نماذج معيارية تنظم هذه العقود بما يضمن التوازن بين الشريعة والممارسة العملية.

ثالثًا: دراسة الدكتور مصطفى أبو السعود، المنشورة في مجلة الشريعة والقانون بجامعة الإمارات عام 2016، بعنوان *"الإيجاب والقبول في العقد الإلكتروني: دراسة فقهية مقارنة."*

تناولت هذه الدراسة عنصر الرضا في العقود الإلكترونية، مركزة على تحليل كيفية تحقق الإيجاب والقبول باستخدام الوسائط الرقمية. وقد اعتمد الباحث على المنهج المقارن، مستعرضًا اجتهادات فقهية تقليدية ومعاصرة، إلى جانب قرارات المجامع الفقهية ذات الصلة. وخلصت الدراسة إلى أن التعبير عن الإرادة الإلكترونية يعتبر مُعتدًّا به شرعًا، إذا توافرت الدلالة القطعية على القبول، مع الدعوة إلى إعادة صياغة قواعد الإثبات الفقهي بما يواكب تحديات البيئة الإلكترونية.

ISSN : 2410-1818

رابعًا: دراسة الدكتور أنور أبو العيش بعنوان *"التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي"*، المنشورة في المجلة الأردنية في الشريعة عام 2017.

عالجت هذه الدراسة الأبعاد الشرعية للعقود الإلكترونية في سياق التجارة الرقمية، وسلطت الضوء على مخاطر الغرر والجهالة والخداع التي قد تحيط بها. وقد تبنى الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، مع الرجوع إلى تطبيقات واقعية في سوق التجارة الإلكترونية. وخلصت الدراسة إلى أن العقود الإلكترونية يمكن أن تكون مشروعة فقهياً إذا تم تنظيمها ضمن أطر توضح طبيعة المعقود عليه والثمن وشروط التنفيذ، داعية إلى إنشاء عقود معيارية شرعية وتفعيل دور المجامع الفقهية في ضبط هذه المعاملات.

خامسًا: دراسة الأستاذة ريم الحمادي في رسالتها للماجستير المقدّمة إلى جامعة البحرين عام 2020، بعنوان *"العقود الإلكترونية في القانون المدني والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة."*

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بين موقف الفقه الإسلامي والتشريعات الوضعية - خاصة القانون المدني البحريني-من العقود الإلكترونية. وقد اتبعت الباحثة المنهج المقارن، حيث قارنت بين المبادئ الفقهية وأحكام القانون المدني، لتبيان مدى توافق التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية مع القيم والمفاهيم الإسلامية. وانتهت الدراسة إلى أن هناك مساحة كبيرة للتلاقي بين الطرفين، مما يُمكّن من بناء منظومة قانونية عصرية ذات مرجعية شرعية، شريطة تطوير الاجتهاد الفقهي لمواكبة التحول الرقمي.

تحليل الدارسات السابقة:

نظراً لأهمية موضوع التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية في ظل التحول الرقمي المتسارع، فقد أولى الباحثون في الفقه الإسلامي والقانون اهتمامًا متزايدًا لدراسة مدى توافق العقود المبرمة بوسائل إلكترونية مع الضوابط الشرعية، وفهم الإشكاليات العملية التي تطرحها هذه العقود فيما يتعلق بالرضا، والإثبات، وتحقيق أركان العقد. وقد تنوعت الدراسات السابقة بين الطرح الفقهي التأصيلي، والتحليل المقارن، والمعالجة القانونية، مما يعكس شمولية الموضوع وعمق الإشكاليات التي يطرحها.

تركزت معظم الدراسات على العلاقة بين العقود الإلكترونية ومبادئ الفقه الإسلامي، مع تناول أركان العقد الأساسية كالرضا والمحل والسبب، وأهمية تحقق الإرادة الصريحة أو الضمنية وانتفاء الغرر والجهالة لضمان صحة العقد. كما اهتمت بعض الدراسات بمواجهة التحديات العملية التي يطرحها التحول الرقمي، مثل مسألة الإثبات والتوثيق، مع اقتراح آليات لضمان مشروعية العقود الإلكترونية وفق إطار شرعي معاصر.

ISSN : 2410-1818

أما من حيث المنهجية، فقد اعتمدت الدراسات على منهجين رئيسيين، هما المنهج الفقهي التحليلي والمنهج المقارن بين المذاهب الفقهية المختلفة، مع ربط النتائج بالتحديات الرقمية الحديثة. وقد اتبعت بعض الدراسات، مثل دراسة الدكتور أنور أبو العيش، المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال الرجوع إلى تطبيقات فعلية في سوق التجارة الإلكترونية، مما أتاح بعدًا عمليًا ملموسًا للبحث. كما استخدم البعض المنهج المقارن بين الفقه الإسلامي والقوانين الوضعية، كما فعلت الأستاذة ريم الحمادي في رسالتها، بهدف تقديم رؤية متكاملة تجمع بين المرجعية الشرعية والتنظيم القانوني الحديث.

أظهرت الدراسات السابقة توافقًا عامًا على مشروعية العقود الإلكترونية من منظور فقهي، شريطة استيفاء شروطها الأساسية. كما شددت على ضرورة تطوير الاجتهاد الفقهي لمواكبة الواقع الرقمي، بما في ذلك معالجة قضايا الإثبات والتوثيق وحماية حقوق الأطراف. وقد دعت بعض الدراسات إلى إنشاء عقود معيارية شرعية توفر أطرًا واضحة للعقود الإلكترونية، مما يعزز الثقة القانونية ويحقق التوازن بين الشريعة ومتطلبات العصر الرقمي.

رغم ذلك، تظهر بعض الثغرات البحثية، أهمها قلة الدراسات التي تتناول تطبيق العقود الإلكترونية في المعاملات الحكومية أو المالية الرقمية بشكل مفصل، ونقص البحث في تأثير التكنولوجيا الحديثة مثل التشفير والعقود الذكية على صحة العقد من منظور فقهي. كما تشير الدراسات إلى الحاجة الملحة لوضع إطار فقهي موحد يدمج بين الاجتهاد التقليدي والواقع الرقمي المتغير باستمرار.

الإضافة العلمية للبحث:

يتميّز هذا البحث بتقديم دراسة فقهية معمّقة لموضوع العقود الإلكترونية، تقوم على بناء تصور فقهي دقيق ومنضبط يستوعب الخصائص الفنية لهذه العقود ويقيسها على قواعد الفقه الإسلامي من حيث الأركان والشروط والآثار. وتتمثل الإضافة العلمية الأساسية في الربط المنهجي بين المبادئ الفقهية ومقتضيات الواقع الرقمي، من خلال تحليل آليات الإيجاب والقبول في البيئة الإلكترونية، وتحديد ضوابط الرضا، والإثبات، والموثوقية في التعاقد عن بُعد.

كما يقدّم البحث رؤية منهجية جديدة لتطوير التأصيل الفقهي للعقود الإلكترونية، عبر إبراز قدرة الشريعة الإسلامية على التكيف ومرونتها في مواكبة التحولات التكنولوجية الحديثة، دون المساس بجوهرها أو مقاصدها. ويعكس هذا البحث إمكانات الفقه الإسلامي في تقديم حلول علمية ومنهجية توازن بين متطلبات العصر الرقمي وثوابت الشريعة، بما يسهم في تعزيز الثقة القانونية والشرعية للمعاملات الإلكترونية.

ISSN : 2410-1818

حدود البحث:

1. الحد الزمني: يركز البحث على العقود الإلكترونية والمعاملات الحديثة في ضوء التطورات الرقمية خلال العقدين الأخيرين تقريبًا.
2. الحد المكاني: يقتصر البحث على دراسة العقود الإلكترونية في نطاق الفقه الإسلامي، مع الإشارة عند الحاجة إلى التجارب القانونية في بعض الدول العربية.
3. الحد الموضوعي: يختص البحث بالتكييف الفقهي للعقود الإلكترونية، مع التركيز على أركان العقد، وشروطه، وضوابط الرضا والإثبات والموثوقية، دون التوسع في مسائل المعاملات الرقمية غير العقدية.
4. الحد المنهجي: يعتمد البحث على المنهج الفقهي المعاصر، مع استخدام المنهج التحليلي والمقارن عند الحاجة لبيان توافق المبادئ الفقهية مع الواقع الرقمي.
5. الحد النظري والتطبيقي: يتناول البحث الجوانب النظرية للفقه الإسلامي المتعلقة بالعقود الإلكترونية، ويقترح أطرًا عملية للتكييف الفقهي دون الدخول في تفصيلات تقنية متقدمة للعقود الذكية أو البرمجيات الرقمية.

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والفقهي للعقود الإلكترونية

المطلب الأول: التعريف بالعقود الإلكترونية وخصائصها القانونية والتقنية

المطلب الثاني: الأساس الفقهي للعقود الإلكترونية في ضوء قواعد التعاقد في الشريعة الإسلامية

المبحث الثاني: التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية وتطبيقاته المعاصرة

المطلب الأول: ضوابط التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية بين النص والاجتهاد

المطلب الثاني: التحديات الفقهية في العقود الإلكترونية وآليات المعالجة الشرعية

ISSN : 2410-1818

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي والفقهي للعقود الإلكترونية

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العصر الحديث، برزت العقود الإلكترونية كأحد أبرز مظاهر التغيير في أساليب التعاقد والتعامل التجاري والقانوني. إذ لم تعد العقود محصورة في الأشكال التقليدية التي تعتمد على التقاء الأطراف وجهاً لوجه، بل توسعت لتشمل الوسائط الرقمية التي توفر سرعة ومرونة غير مسبوقة في إبرام الاتفاقيات وتنفيذها. ومن هذا المنطلق، يكتسب فهم الإطار المفاهيمي لهذه العقود أهمية بالغة، كونه يشكل القاعدة التي ينبثق منها التكييف الفقهي الدقيق والواعي لهذا النمط الحديث من المعاملات.

وبناءً عليه، يتناول هذا المبحث تعريف العقود الإلكترونية وبيان خصائصها القانونية والتقنية، مع التركيز على ملامحها التي تميزها عن العقود التقليدية، وذلك في المطلب الأول. أما المطلب الثاني فيُعنى بدراسة الأساس الفقهي للعقود الإلكترونية، من خلال تحليل قواعد التعاقد العامة في الشريعة الإسلامية، ومدى انطباقها على هذه العقود، مع مراجعة آراء الفقهاء والاجتهادات المعاصرة في هذا السياق.

المطلب الأول

التعريف بالعقود الإلكترونية وخصائصها القانونية والتقنية

تشكل العقود الإلكترونية أحد أبرز التطورات المعاصرة التي شهدتها المعاملات التجارية والقانونية، حيث مثلت تحولًا جوهريًا في طرق إبرام الاتفاقيات وتنفيذها. [1] وتتمثل أهمية هذا الموضوع في فهم طبيعة هذه العقود وخصائصها القانونية والتقنية التي تميزها عن العقود التقليدية، [2] مما يساعد على إدراك مدى توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة القانونية الحديثة، [3] في هذا السياق، سيتم تناول تعريف العقود الإلكترونية بصورة مفصلة، يليها استعراض شامل لخصائصها القانونية

---

[1] عماد الدين خليل، *العقود الإلكترونية بين القانون والتقنية*، دار الفكر القانوني، القاهرة، 2018، ص. 45-48.

[2] محمد ناجي عطا الله، *القانون الإلكتروني وأثره في المعاملات التجارية*، دار النهضة العربية، عمّان، الأردن، 2019، ص. 112-115.

[3] عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ، *التشريعات الإلكترونية وأثرها على المعاملات القانونية*، مجلة القانون والتكنولوجيا، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2021، ص. 88-92.

ISSN : 2410-1818

والتقنية، بهدف تحقيق التوازن بين الابتكار التقني والضمانات القانونية والشرعية اللازمة لضمان صحة وفاعلية هذه العقود.

أولاً: التعريف بالعقود الإلكترونية لغةً واصطلاحًا.

1. التعريف اللغوي للعقد الإلكتروني

في اللغة العربية، يُشتق مصطلح "العقد" من الجذر "عقد" الذي يعني الربط والتوثيق، وهو ما يشير إلى توثيق الالتزام بين طرفين أو أكثر. والعقد في اللغة يدل على التثبيت والإقفال. [4]أما كلمة "الإلكتروني" فهي مرتبطة بالعصر الحديث وتقنيات الاتصال والحوسبة الرقمية التي تستخدم لنقل المعلومات بشكل سريع ودقيق. [5]

وبالتالي، فإن "العقد الإلكتروني" لغويًا يعني الاتفاق أو الربط الذي يتم توثيقه بواسطة وسائل إلكترونية حديثة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. التعريف الاصطلاحي للعقد الإلكتروني

عرفه الفقهاء المعاصرون بأنه "اتفاق يُبرم بين طرفين أو أكثر باستخدام وسائل إلكترونية مثل الإنترنت أو البريد الإلكتروني، بهدف إحداث أثر قانوني وشرعي ملزم، دون الحاجة إلى اللقاء المباشر أو الوسائل التقليدية في التوثيق"، وهو تعريف يجمع بين الجانب القانوني والشرعي للعقد ويعكس تطور الوسائل التقنية في المعاملات. [6]

ويُشدد الفقهاء على تحقق أركان العقد الشرعية الأساسية في العقد الإلكتروني، مثل الرضا والمحل والمسبب، مع مراعاة خصوصية الوسائل التقنية. [7]

---

[4] ابن منظور، *لسان العرب*، دار صادر، بيروت، 2002، مادة: "عقد."

[5] عبد الرزاق عفيفي، *الوسائل التقنية وتأثيرها في المعاملات المالية الإسلامية*، مكتبة التراث، القاهرة، 2017، ص. 112-115.

[6] د. محمد حسن عمر، *الفقه المعاصر وتطبيقاته في العقود الإلكترونية*، دار الفكر الإسلامي، عمّان، الأردن، 2020، ص. 55-60.

[7] د. فاطمة الزهراء الجابري، *الوسائل الحديثة في إبرام العقود الشرعية*، دار السلام، جدة، السعودية، 2018، ص. 48-52.

ISSN : 2410-1818

3. التعريفات الفقهية والقانونية للعقود الإلكترونية

- **تعريف مجلة الأحكام العدلية:**

مجلة الأحكام العدلية تعرف العقد بأنه:

"اتفاق يهدف إلى إحداث أثر قانوني بين طرفين أو أكثر عن طريق إيجاب وقبول". [8] ويُشمل هذا التعريف العقود الإلكترونية، شريطة استيفاء شروط صحة العقد، بغض النظر عن الوسيلة التي يتم بها إبرام العقد.

- **تعريف الإمام الشاطبي:**

"العقد هو اتفاق بين إرادتين أو أكثر يهدف إلى إحداث أثر شرعي ملزم". [9] وهذا التعريف يركز على الإرادة المتلاقية والهدف الشرعي من العقد.

- **تعريف الشيخ عبد العزيز بن باز:**

"العقد هو تلاقي إرادتين أو أكثر على أمر مشروع شرعًا يترتب عليه آثار شرعية وحقوق وواجبات". [10]

- **تعريف المعاصرين للعقد الإلكتروني:**

"اتفاق يتم عبر وسائل تقنية حديثة تعتمد على نقل البيانات والمعلومات، يهدف إلى إنشاء التزامات قانونية وشرعية بين الأطراف، دون الحاجة للوسائل التقليدية". [11]

---

[8] مجلة الأحكام العدلية العثمانية، الطبعة الأولى، دار الكتب، إسطنبول، 1300هـ، ص. 102.

[9] الإمام الشاطبي، أبو الحسن علي بن محمد، *الاعتصام*، تحقيق محمد محمد عبده، دار الفكر العربي، بيروت، 1997، ص. 134.

[10] عبد العزيز بن باز، *مجموع فتاوى ومقالات متنوعة*، الرياض، السعودية، 2000، ج 12، ص. 85.

[11] د. أحمد محمد الزهراني، *العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي والقانون المعاصر*، دار الحامد للنشر، جدة، السعودية، 2019، ص. 58-60.

ISSN : 2410-1818

4. آيات قرآنية تتعلق بمفهوم العقد والاتفاق

- **قول الله تعالى:**

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [12]

هذه الآية الكريمة تأمر بالوفاء بالعقود، وتؤكد على أهميتها في الشريعة الإسلامية كالتزام لا يجوز التهاون فيه.

- **قول الله تعالى:**

﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [13]

هذه الآية تعزز مفهوم العهد والالتزام، وهو أساس قيام العقود النافذة.

- **قول الله تعالى:**

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ [14]

تشير إلى ضرورة التوثيق والشهادة في المعاملات، وهو ما يُستكمل في العقود الإلكترونية باستخدام وسائل الإثبات الرقمية.

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن أفضل تعريف للعقد الإلكتروني هو:

"العقد الإلكتروني هو اتفاق يُبرم بين طرفين أو أكثر باستخدام وسائل إلكترونية معترف بها، يهدف إلى إحداث أثر شرعي وقانوني ملزم، ويخضع لقواعد صحة العقد في الفقه الإسلامي".

ويُبرر الباحث اختياره لهذا التعريف للأسباب التالية:

1. **الشمولية :يشمل أركان العقد الأساسية وفق الفقه الإسلامي مع مراعاة الخصوصية التقنية للعقد الإلكتروني.**
2. **المرونة :لا يربط صحة العقد بطريقة الإبرام التقليدية، مع الاعتراف بشرعية الوسائل الرقمية.**
3. **الانسجام الشرعي :يحافظ على المبادئ الفقهية كالرضا والأهلية والمحل والسبب.**

---

[12] سورة المائدة، الآية 1

[13] سورة الإسراء، الآية 34

[14] سورة النساء، الآية 135

ISSN : 2410-1818

4. التوافق مع الواقع المعاصر :يعكس تطور الوسائل التقنية في المعاملات المالية والتجارية، ويوفر إطارًا فقهيًا وقانونيًا متوازنًا.

ثانياً: العقود الإلكترونية وخصائصها القانونية والتقنية

الخصائص القانونية للعقود الإلكترونية

من الناحية القانونية، تتميز العقود الإلكترونية بعدة سمات جوهرية، منها:

1. تحقيق الإرادة والتوافق الشرعي بين الأطراف:

العقود الإلكترونية تقوم على مبدأ تلاقي الإرادتين (الإيجاب والقبول) كما في العقود التقليدية، وهذا ما تؤكده الآية الكريمة:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [15]

فالعقد الإلكتروني يظل عقدًا صحيحًا وملزمًا إذا تحقق فيه الرضا والقبول، بغض النظر عن الوسيلة التي تم بها التعاقد. [16]

2. الالتزام بالضوابط الشرعية:

تشترط الشريعة الإسلامية في صحة العقود توافر الأركان الأساسية: الرضا، والأهلية، والمحل، والسبب. [17]ويُقاس على العقود الإلكترونية هذه الأركان، فلا يجوز الاعتداد بعقد إلكتروني مخالف لهذه الشروط، وهو ما يتفق مع ما نصت عليه مجلة الأحكام العدلية. [18]

---

[15] المائدة: 1

[16] وهبة الزحيلي، *الفقه الإسلامي وأدلته*، دار الفكر، دمشق، ط5، 2007، ج4، ص 2720.

[17] علي السالوس، *العقود في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة*، دار الثقافة، عمّان، 2004، ص 87.

[18] مجلة الأحكام العدلية، المادة (125): "يشترط لصحة العقد أن يكون العاقد أهلاً، والمعقود عليه معلوماً، والرضا متحققًا، وأن لا يكون منهياً عنه شرعًا،" خالد بن علي الغامدي، "العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي والنظام السعودي"، *مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية*، مجلد 24، عدد 44، 1432هـ، ص 452.

ISSN : 2410-1818

3. الاعتماد على وسائل الإثبات الحديثة:

في العقود الإلكترونية، تلعب وسائل الإثبات الرقمية دورًا رئيسًا في إثبات صحة العقد، مثل التوقيع الإلكتروني، والسجلات الرقمية، وهذا يتفق مع قوله تعالى:

﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنكُمْ﴾ [19]

التي تؤكد أهمية التوثيق والشهادة في المعاملات.

4. الملزمة القانونية والشرعية:

رغم اختلاف الوسيلة، تظل العقود الإلكترونية ملزمة قانونيًا وشرعيًا ما دامت مستوفية لشروط العقد، [20]وهذا ما يؤكد عليه الفقهاء المعاصرون، حيث لا يغير وجود الوسيلة الإلكترونية من جوهر العقد. [21]

ثانيًا: الخصائص التقنية للعقود الإلكترونية

تتسم العقود الإلكترونية بعدة خصائص تقنية أساسية تؤثر في كيفية إبرامها وتنفيذها، ومن أهمها:

1. غياب التلاقي الجسدي:

يتم إبرام العقد عبر منصات إلكترونية، مما يجعل وجود الطرفين في مكان واحد غير ضروري، وهذا يستلزم وجود وسائل تقنية تضمن تحقق الإرادة بوضوح وثقة. [22]

---

[19] النساء: 135

[20] يوسف الشبيلي، "أثر استخدام الوسائل الإلكترونية في التعاقد"، *مجلة البحوث الإسلامية* (إصدار الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء – السعودية)، العدد 73، 1435هـ، ص 295.

[21] Jane K. Winn & Benjamin Wright, *The Law of Electronic Commerce*, Aspen Publishers, 4th ed., 2019, p. 112: "An electronic contract is not denied enforceability merely because it is in electronic form, as long as it meets the substantive requirements of contract law."

[22] عبد الله بن محمد الطيار، *العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي*، دار ابن الجوزي، السعودية، 2005، ص 143.

ISSN : 2410-1818

2. سرعة التبادل والتنفيذ:

توفر الوسائل الإلكترونية سرعة كبيرة في التعاقد والتنفيذ، مما يجعلها مناسبة للمعاملات التجارية المتسارعة، مع ضرورة وجود نظام تقني يضمن التوثيق والأمان. [23]

3. التوثيق الرقمي والتوقيع الإلكتروني:

يُعد التوقيع الإلكتروني وسيلة تقنية تُثبت قبول الأطراف للعقد، وهي تعادل التوقيع اليدوي في العقود التقليدية، [24]ويُقاس عليها من حيث القبول والشرعية، مع ضرورة أن تكون الوسيلة موثوقة وفق معايير الأمان. [25]

4. الإمكانية على التحقق والمراجعة:

تمكّن الأنظمة الإلكترونية من حفظ العقود وسجلاتها بشكل دقيق، مما يسهل مراجعتها والرجوع إليها في حال النزاع. [26]

- **أمثلة وقياس فقهي**

مثال على ذلك هو عقد البيع الإلكتروني، حيث يتم عرض السلعة عبر منصة إلكترونية، ويقوم المشتري بإبداء الموافقة من خلال الضغط على زر "شراء"، وهو يعادل الإيجاب والقبول، مما يحقق الرضا والاتفاق. [27]يقاس هذا العقد على عقد البيع التقليدي الذي يعتمد على تلاقي الإرادتين، ويُستدل على صحة هذا القياس بمبدأ:

"العرف محكم"

---

[23] UNCTAD, *Legal Issues in Electronic Commerce*, United Nations, New York and Geneva, 2007, p. 45.

[24] سامي الصلاحات، *العقود الإلكترونية في الشريعة الإسلامية*، دار النفائس، عمّان، 2010، ص 151.

[25] European Parliament and Council Directive 1999/93/EC on a Community Framework for Electronic Signatures, Article 5.

[26] أحمد الحصري، *الإثبات الإلكتروني في التشريع المدني والشريعة الإسلامية*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 134.

[27] وهبة الزحيلي، *الفقه الإسلامي وأدلته*، دار الفكر، دمشق، ط5، 2007، ج4، ص 2715، حيث يقرر أن "البيع ينعقد بكل ما يدل على الإيجاب والقبول، قولًا أو فعلًا، صراحة أو دلالة."

ISSN : 2410-1818

أي أن العرف أو العادة المعاصرة التي تقبل وسائل جديدة في إبرام العقد تُعتبر مصدرًا للاجتهاد الفقهي. [28]

بناءً على الشرح السابق يرى الباحث أن خاصية تحقق الإرادة والتوافق بين الأطراف عبر الوسائل الإلكترونية تمثل الجوهر الأهم في العقود الإلكترونية، فهي الأساس الذي تقوم عليه صحة وفاعلية العقد. فمهما تقدمت التقنيات وازدادت الوسائل، فإن العقد يبقى عقدًا شرعيًا وقانونيًا ما دامت إرادة الأطراف واضحة ومتحققة بإيجاب وقبول صريحين، وهو ما يعكس روح الشريعة الإسلامية التي تحفظ إرادة المتعاقدين وحرية العقد. هذه الخاصية تجعل العقد الإلكتروني ليس مجرد تسهيل تقني، بل تضمن التزامًا حقيقيًا وملزمًا يعزز من الثقة والعدل في المعاملات الحديثة. لذلك، فإن تحقيق الإرادة عبر الوسائل الرقمية هو الركيزة التي لا غنى عنها، فهو يمكّن الشريعة من استيعاب المستجدات التقنية دون المساس بأصولها الثابتة، ويضمن للعقود الإلكترونية مكانتها القانونية والفقهية المتينة في النظام المعاملات المعاصر.

المطلب الثاني

الأساس الفقهي للعقود الإلكترونية في ضوء قواعد التعاقد في الشريعة الإسلامية

تُعتبر قواعد التعاقد في الشريعة الإسلامية الركيزة الأساسية التي تُبنى عليها صحة وسلامة العقود بكافة أنواعها، سواء التقليدية أو الحديثة، ومنها العقود الإلكترونية التي برزت نتيجة للتطور التكنولوجي المتسارع. ومن هنا تأتي أهمية دراسة الأساس الفقهي للعقود الإلكترونية، [29]حيث لا بد من مواءمة هذه العقود مع المبادئ الفقهية الأصيلة التي تحكم المعاملات لضمان مشروعية آثارها والتزام الأطراف بما اتفقوا عليه. [30]ويهدف هذا المطلب إلى توضيح القواعد الفقهية التي تشكل الإطار القانوني والشرعي للعقود الإلكترونية، مع الاستفادة من آراء الفقهاء والقياس على العقود التقليدية، إلى جانب تقديم أمثلة واقعية توضح تطبيق هذه القواعد في العصر الرقمي. [31]

---

[28] عبد الله بن بيه، *تيسير فقه المعاملات*، مكتبة ابن تيمية، ط2، 2005، ص 204، حيث أشار إلى أن "القبول قد يتم بأي وسيلة معتبرة عرفًا ما دام يفيد رضا الطرفين."

[29] أبو الحسن الماوردي، *الحاوي الكبير*، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999، ج5، ص 17.

[30] محمد أشرف العارف، "البيع الإلكتروني وتكييفه الفقهي"، *مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية*، العدد 52، 1432هـ، ص 386.

[31] عبد الله بن بيه، *تيسير فقه المعاملات*، مكتبة ابن تيمية، الرياض، ط2، 2005، ص 142.

ISSN : 2410-1818

حيث إن الأساس الفقهي للعقود الإلكترونية ينبثق من قواعد التعاقد العامة التي وضعها الفقه الإسلامي، والتي تؤكد على أهمية تحقق إرادة الطرفين، والشرعية، والوضوح، وعدم وجود موانع شرعية. [32]فقد أجمع الفقهاء، مثل الإمام الغزالي وأهل المذاهب المالكية والشافعية، على أن العقد هو "اتفاق بين الطرفين على إحداث أثر شرعي"، وهو تعريف شامل ينسجم تمامًا مع طبيعة العقود الإلكترونية طالما استوفيت أركان العقد وشروطه. [33]إذًا، لا اختلاف جوهري بين العقد التقليدي والعقد الإلكتروني في جوهر الإرادة والالتزام، مما يجعل أساس المشروعية واحدًا. [34]

ولتوضيح ذلك بصورة أكثر واقعية، يمكننا النظر إلى عقد البيع الإلكتروني، حيث يعرض البائع سلعة عبر منصة إلكترونية، ويعبر المشتري عن قبوله بالضغط على زر "شراء" في هذه الحالة، يتحقق الإيجاب والقبول، وهما الركنان الأساسيان لصحة العقد. [35]ويُقاس هذا السيناريو بعقد البيع التقليدي الذي يعتمد على تلاقي إرادتين متوافقتين، فالعقد في كلا الحالتين يتطلب رضا الأطراف ونيتهم الملزمة، وبالتالي فإن العقد الإلكتروني يكتسب صفة الصحة والنافذية من الناحية الفقهية دون نقص. [36]

وينسجم هذا المفهوم مع رأي الإمام ابن قدامة الذي شدد على أن صحة العقد مرتبطة بتحقق الرضا والقبول، وهو ما يتجلى في العقود الإلكترونية حينما يتم توثيق الإرادة عبر وسائل رقمية معتمدة تعزز من تأكيد القبول. [37]هذا الأمر يعزز شرعية العقود الإلكترونية التي انتشرت بشكل واسع وأصبحت جزءًا لا يتجزأ من المعاملات الحديثة، خاصة مع تقدم التكنولوجيا واعتماد الأنظمة الرقمية. [38]

---

[32] عبد الرحمن بن صالح الأطرم، *العقود المستحدثة وأثرها في الفقه الإسلامي*، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 2012، ص 219

[33] عبد الكريم زيدان، *المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية*، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 2004، ص 295–300.

[34] محمد بن حسين الجيزاني، *معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة*، دار ابن الجوزي، ط3، 2004، ص 235–237 .

[35] UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce, 1996, Article 11.

[36] نزيه حماد، "أثر الوسائل الإلكترونية الحديثة في العقود المالية"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، العدد 18، ج2، 2008، ص 951–975.

[37] عبد الله بن سليمان المنيع، *العقود في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة*، دار المسلم، الرياض، 2008، ص 167–170.

[38] European Parliament and Council Directive 1999/93/EC on a Community Framework for Electronic Signatures, Article 5.

ISSN : 2410-1818

ومع ذلك، يرى بعض الفقهاء المعاصرين ضرورة وجود ضمانات إضافية في العقود الإلكترونية لضمان التوثيق والشفافية، وذلك عبر استخدام آليات فنية متقدمة تكفل سلامة العقد ومنع التزوير.[39] وهذه الضمانات الفنية تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الحقوق وتحقيق العدل، فالشريعة لا تمنع التجديد، بل تحرص على استمرارية تحقق العدل في ضوء المستجدات، مما يجعل هذه الآليات التقنية ضرورة شرعية وقانونية لضمان صحة العقد وحفظ مصالح الأطراف. [40]

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن الأساس الفقهي للعقود الإلكترونية يمثل جسرًا حيويًا بين الأصالة والحداثة، حيث يُجسد قواعد التعاقد الثابتة في الشريعة الإسلامية في ظل التطورات التقنية المتسارعة. فالعقود الإلكترونية، بما تحققه من إرادة واضحة وتوافق ملزم بين الأطراف، تفي بجوهر العقد الشرعي، ولا ينبغي رفضها لمجرد اختلاف وسيلتها عن العقود التقليدية، كما يؤكد الباحث أن الفقه المعاصر يجب أن يواصل تطوير مقارباته لتشمل الوسائل الرقمية، مع التركيز على ضمان آليات التوثيق والشفافية التي تحمي الحقوق وتحقق العدالة، مما يجعل العقود الإلكترونية أداة فعالة ومشروعة في تنظيم المعاملات المعاصرة بما يتوافق مع روح الشريعة وأهدافها.

المبحث الثاني

التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية وتطبيقاته المعاصرة

يشكل التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية محورًا أساسيًا لفهم كيفية توافق المعاملات الرقمية الحديثة مع المبادئ الشرعية الثابتة، وهو عملية دقيقة تتطلب الجمع بين النصوص الشرعية والاجتهاد الفقهي المعاصر لمواجهة المستجدات التقنية. إذ لا يقتصر الأمر على مجرد تطبيق القواعد الفقهية التقليدية، بل يتطلب استيعاب خصوصيات العقود الإلكترونية والتعامل مع تعقيداتها بشكل يعزز من شرعيتها وفاعليتها في ظل المتغيرات العصرية. ولهذا، يتناول هذا المبحث ضوابط التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية بين النصوص الشرعية الثابتة والاجتهادات الفقهية الحديثة، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه هذا التكييف وسبل معالجتها من خلال آليات فقهية وتقنية مبتكرة.

وينقسم المبحث إلى مطلبين رئيسيين: الأول يتناول ضوابط التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية بين النص والاجتهاد، مستعرضًا الأسس والقواعد التي تحكم عملية التكييف، والثاني يسلط الضوء

---

[39] **إبراهيم البيومي غانم**، *الفقه والمعاملات المعاصرة*، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010، ص 211–218.

[40] **محمد سليم العوا**، *الفقه الإسلامي في طريق التجديد*، دار الشروق، القاهرة، 2010، ص 135–138.

ISSN : 2410-1818

على التحديات الفقهية التي تفرضها طبيعة العقود الإلكترونية، ويعرض الآليات الفقهية المعاصرة التي يمكن الاستناد إليها لمعالجة هذه التحديات وضمان توافق العقود الإلكترونية مع مقاصد الشريعة.

المطلب الأول

ضوابط التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية بين النص والاجتهاد

يشكل التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية تحديًا معاصرًا يفرضه التطور السريع في وسائل إبرام العقود وتنفيذها، ويستدعي توظيف النصوص الشرعية الأصلية والاجتهاد الفقهي الحديث لتوفير إطار مرن وفعال يضمن صحة هذه العقود وشرعيتها. [41]ولتحقيق ذلك، ثمة مجموعة من الضوابط الأساسية التي يجب مراعاتها في عملية التكييف، حيث يتداخل فيها الثابت من النصوص مع المتغير من الاجتهاد. [42]

أولاً: الاستناد إلى القواعد العامة للنصوص الشرعية

ينطلق التكييف الفقهي من قواعد التعاقد العامة المنصوص عليها في القرآن الكريم والسنة النبوية، التي تُحكم كل أنواع العقود بما فيها الإلكترونية. [43]يقول تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [44]

وهذه الآية تؤكد على الالتزام بالعقود بشتى صورها، دون حصر في شكل معين، مما يفتح الباب لتطبيقها على العقود الإلكترونية. [45]

ثانيًا: مراعاة مقاصد الشريعة ومقاصد العقود

في ضوء المقاصد العامة للشريعة الإسلامية التي ترمي إلى حفظ الحقوق وتحقيق العدل والإنصاف، يجب أن يراعي التكييف الفقهي أن العقود الإلكترونية تحقق هذه المقاصد. [46]فالاجتهاد

---

[41] أحمد الحجي الكردي، *أحكام التعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي*، دار النفائس، عمّان، 2012، ص 95.

[42] محمد تقي العثماني، "التجارة الإلكترونية في ميزان الشريعة"، *مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*، العدد 17، 2007، ص 101.

[43] محمد طاهر بن عاشور، *الفقه الإسلامي وأدلته*، دار المعرفة، بيروت، 1983، ج6، ص 184.

[44] المائدة: 1

[45] عبد الله بن عبد العزيز الجديع، *الأحاديث النبوية في الفقه الإسلامي*، دار النشر الجامعية، الرياض، 2010، ص 194

[46]

ISSN : 2410-1818

الفقهي هنا يتطلب فحص مدى تحقيق العقد الإلكتروني للعدالة، والوضوح، ومنع الغرر والظلم، وهو ما يستدعي تطبيق قواعد مثل الوضوح في البنود وعدم وجود موانع شرعية. [47]

ثالثًا: ضمان تحقق أركان العقد الأساسية

يشدد الفقه على تحقق أركان العقد الأربعة: الإرادة، والأهلية، والمحل، والسبب، ويُقاس على هذه الأركان صحة العقد الإلكتروني. [48]فعلى سبيل المثال، عند إبرام عقد إلكتروني لبيع سلعة، يجب أن يظهر رضا الطرفين بوضوح عبر وسائل إلكترونية موثوقة مثل التوقيع الرقمي، كما يجب التأكد من أهلية الطرفين، وأن يكون محل العقد وموضوعه مشروعًا. [49]

رابعًا: التوازن بين النصوص الثابتة والاجتهاد المتجدد

يُعتبر هذا الضابط جوهريًا، إذ إن النصوص الشرعية تضع المبادئ العامة التي لا تتغير، بينما الاجتهاد الفقهي هو الذي يفسر تلك المبادئ ويكيّفها لتتناسب مع ظروف العصر، ومنها استخدام التكنولوجيا في العقود. [50]فمثلًا، في حين لا نجد نصًا صريحًا عن التوقيع الإلكتروني، فإن الاجتهاد الفقهي يقيم أدلته ومجال تطبيقه بما يتناسب مع قواعد الإثبات والتوثيق في الشريعة، معتمداً على القياس والاستحسان. [51]

خامسًا: ضرورة وجود ضمانات تقنية وقانونية

يستدعي التكييف الفقهي الحديث اعتماد ضمانات تقنية مثل التوقيع الإلكتروني المشفر، وأنظمة حفظ السجلات الرقمية، لتأكيد صحة الإرادة والتوثيق، وذلك من أجل تحقيق المصداقية

---

[47] Jonathan Hill, *Islamic Property Law: Cases from the Maldives*, Routledge, 2009, pp. 77–78.

[48] **يوسف القرضاوي**، *الوسيط في الفقه الإسلامي*، دار الفكر، القاهرة، 2006، **ص 232–235**.

[49] **علي عبد الواحد مصطفى**، *التجارة الإلكترونية وفقه المعاملات المالية الإسلامية*، دار الكتب العلمية، بيروت، 2011، **ص 112–118**.

[50] **عبد الحميد البعلي**، *العقود الحديثة في الفقه الإسلامي*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010، **ص 137–139**

[51] **حسين حامد حسان**، *النظرية العامة للعقد في الفقه الإسلامي*، دار السلام، القاهرة، 2006، **ص 201–204**.

ISSN : 2410-1818

وحماية الحقوق. [52]ومن هذا المنطلق، يقر الفقه المعاصر بأن الوسائل التقنية الحديثة لا تتعارض مع أحكام الشريعة إذا توفرت الضمانات التي تحفظ حقوق المتعاقدين وتمنع التلاعب. [53]

وارتباطًا بما سبق، يمكن إبراز مدى فعالية ضوابط التكييف الفقهي من خلال تطبيقات عملية معاصرة توضح كيف تندمج الوسائل التقنية الحديثة ضمن إطار شرعي متكامل، يراعي النصوص ويحتكم إلى الاجتهاد الفقهي المرن.

فعلى سبيل المثال، في عقد تأجير إلكتروني يتم عبر منصة إلكترونية، حيث يختار المستأجر العقار ويوقّع رقميًا على العقد، يُعتبر هذا العقد صحيحًا إذا تحققت فيه شروط الصحة الفقهية، مثل رضا الطرفين، وإثبات الأهلية، وضمان عدم وجود موانع شرعية، إلى جانب ضمان سلامة التوقيع الرقمي وعدم قابليته للتزوير. [54]وهذا يُعد نموذجًا تطبيقيًا على إمكانية إسقاط ضوابط التكييف الفقهي على المعاملات الرقمية الحديثة دون تعارض مع الأحكام الشرعية. [55]

وفي السياق ذاته، تُعد عقود التأمين الإلكتروني مثالًا آخر، حيث تُبرم عبر منصات رقمية تتضمن عرض شروط الوثيقة بوضوح، وقبول المستفيد إلكترونيًا بعد الاطلاع الكامل على تفاصيل العقد. [56]إن تحقق عنصر الشفافية، وتوثيق الإرادة، وإثبات الالتزام، يُضفي على هذا النوع من العقود صفة الصحة والشرعية، باعتبارها تفي بأركان العقد ومقاصده. [57]

ومن التطبيقات الأخرى، نذكر العقود الذكية (Smart Contracts) المبنية على تقنيات "البلوك تشين"، والتي تُنفذ تلقائيًا بمجرد تحقق شروط مبرمجة مسبقًا. [58]وعلى الرغم من أن هذا النمط من العقود يثير إشكالات جديدة من حيث الرقابة والتوثيق، إلا أن ضبطه بضوابط شرعية

---

[52] **سامي بن خالد الحمود**، *ضوابط التعاقد الإلكتروني في الفقه الإسلامي*، دار التدمرية، الرياض، 2014، **ص 151–154**.

[53] **عبد الله بن ناصر السدحان**، *الحماية القانونية للتعاملات الإلكترونية في الفقه الإسلامي*، مكتبة الرشد، الرياض، 2013، **ص 119–123**.

[54] **صالح بن غانم السدلان**، *أثر التقنية الحديثة في العقود المالية*، دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2015، **ص 178–181**.

[55] **بدر بن ناصر البدر**، *العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي*، مكتبة التوبة، الرياض، 2017، **ص 213–218**.

[56] **حسام الدين عفانة**، *العقود المستحدثة في الفقه الإسلامي*، دار النفائس، عمّان، 2018، **ص 266–270**.

[57] **حسن عبد الله الأمين**، *فقه المعاملات المالية المعاصرة*، دار الثقافة، بيروت، 2016، **ص 193–198**.

[58] **Kevin Werbach & Nicolas Cornell**, *Contracts Ex Machina*, Duke Law Journal, Vol. 67, No. 2, 2017, **pp. 331–336**.

ISSN : 2410-1818

كتحقيق الرضا، والوضوح، ومنع الغرر، يمكن أن يندرج ضمن العقود الجائزة فقهًا، إذا توفرت الضمانات الكافية التي تحقق مقاصد الشريعة. [59]

وبذلك، يظهر أن التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية ليس أمرًا نظريًا مجردًا، بل له تطبيقات واقعية عديدة يمكن من خلالها التفاعل الإيجابي بين الفقه والتقنية، بما يحفظ مقاصد العقود ويضمن فاعليتها في البيئة الرقمية المعاصرة. [60]

بناءً على ما سبق يرى الباحث أن التكييف الفقهي للعقود الإلكترونية يمثل جسرًا حيويًا يربط بين ثوابت الشريعة ومقتضيات العصر الرقمي، حيث يتيح استيعاب الابتكارات التقنية ضمن إطار شرعي مرن ومتجدد حيث إن نجاح هذا التكييف لا يكمن فقط في الالتزام بالنصوص الثابتة، بل في قدرة الاجتهاد الفقهي على مواكبة التطورات المعاصرة، مع ضمان حفظ مقاصد الشريعة وأهدافها السامية، لذلك، يؤكد الباحث أن توظيف الاجتهاد الفقهي المتوازن مع الاعتماد على الضوابط التقنية والقانونية يشكل السبيل الأمثل لضمان صحة وفاعلية العقود الإلكترونية، مما يعزز من ثقة المتعاملين ويدعم استقرار المعاملات التجارية في المجتمع المعاصر.

المطلب الثاني

التحديات الفقهية في العقود الإلكترونية وآليات المعالجة الشرعية

مع اتساع نطاق استخدام العقود الإلكترونية في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ظهرت جملة من التحديات الفقهية التي تفرض نفسها على العقل الفقهي المعاصر، سواء من حيث الشكل أو المضمون. وتكمن أهمية التصدي لهذه التحديات في ضمان مشروعية هذه العقود من جهة، وتوفير بيئة تعاقدية آمنة تحقّق مقاصد الشريعة من جهة أخرى. [61]هذه التحديات يمكن تصنيفها إلى

---

[59] **Primavera De Filippi & Aaron Wright**, *Blockchain and the Law: The Rule of Code*, Harvard University Press, 2018, **pp. 95–102**.

[60] **د. عبد الرحمن بن عبد الله السند**، *العقود الذكية في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية*، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – قسم الشريعة، العدد 67، السنة 2021، **ص 215–223**.

[61] **د. خالد عبد الفتاح عبد الباقي**، *التوقيع الإلكتروني في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة*، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018، **ص 122–129**.

ISSN : 2410-1818

جوانب متعدّدة، يتبع كل منها آلية فقهية لمعالجته، تستند إلى قواعد الاجتهاد، والمقاصد، والقياس، ومبادئ الشفافية والعدل. [62]

أولًا: تحدي إثبات التعاقد والإرادة

من أبرز الإشكالات التي تواجه العقود الإلكترونية هي كيفية إثبات انعقاد العقد وتحقّق الإرادة الصريحة للطرفين، نظرًا لغياب التواجد المادي المباشر والتوقيع اليدوي التقليدي، مما يثير تساؤلات فقهية حول مدى صحة هذا النوع من الالتزام. [63]وقد واجه الفقهاء هذا التحدي باللجوء إلى القياس الفقهي على وسائل التوثيق المعروفة في المعاملات، حيث اعتُبر التوقيع اليدوي سابقًا دالًا على الرضا الملزم، وبالقياس عليه، يُعتدّ بالتوقيع الإلكتروني - إذا كان محميًا بنظام تشفيري موثوق - باعتباره مظهرًا شرعيًا من مظاهر الإرادة الملزمة. [64]

ويتجلى ذلك بوضوح في النموذج المعاصر المتعلق بالعقود الإلكترونية، فعلى سبيل المثال :عند إتمام معاملة عبر موقع إلكتروني يتضمن بنودًا وشروطًا، ويُطلب من المستخدم الضغط على زر "أوافق على الشروط"، فإن هذه الخطوة تُعد - وفقًا للعرف الإلكتروني المستقر - تصرفًا صريحًا يقوم مقام الإيجاب أو القبول، وبالتالي يُعتد به شرعًا بشرط أن يكون الطرف الضاغط قد أُتيحت له الفرصة الكافية للاطلاع على الشروط وفهم مضمونها. [65]وبهذا، يتحقق العنصر الفقهي الجوهري، وهو الإرادة، من خلال الوسيلة التقنية، ما يُضفي على العقد طابعًا صحيحًا ومُلزمًا في ميزان الفقه الإسلامي. [66]

---

[62] **د. إبراهيم محمد رمضان**، *العقود الإلكترونية وتحديات التوثيق والإثبات في الفقه الإسلامي*، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، جامعة القاهرة، العدد 18، 2020، **ص 89–95**.

[63] د. محمد صالح الجمل، *فقه المعاملات الإلكترونية: دراسة معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية*، دار الفكر العربي، القاهرة، 2019، ص 145–152.

[64] د. سامي عبد الله الحسن، *التحديات الفقهية في المعاملات الرقمية: دراسة مقارنة*، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم الشرعية، العدد 37، 2021، ص 78–85.

[65] **Stephen Mason & Daniel Seng**, *Electronic Evidence*, 5th ed., Institute of Advanced Legal Studies, London, 2021, **pp. 456–462**.

[66] **د. عبد الستار أبو غدة**، *المعاملات الإلكترونية وأثرها في الفقه الإسلامي*، ضمن أبحاث **ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي**، الدورة 30، جدة، 2010، **ص 314–320**.

ISSN : 2410-1818

ثانيًا: تحدي الغرر والجهالة في العقود الرقمية

يُعدّ الغرر الفاحش - أي الجهالة التي قد تُفضي إلى النزاع أو الإضرار بأحد المتعاقدين - من الأسباب المؤدية إلى بطلان العقد في الفقه الإسلامي، لما فيه من إخلال بمبدأ الشفافية وتحقيق الرضا الواعي. [67]وتزداد هذه الإشكالية تعقيدًا في العقود الإلكترونية، حيث لا يتاح للطرف المشتري في كثير من الأحيان المعاينة المباشرة للمبيع أو التفاعل الحسي معه، كما قد تفتقر بعض المنصات إلى الشفافية الكافية في عرض الشروط أو توصيف الخدمات. [68]

وقد عالج الفقهاء هذا التحدي من خلال إعمال قاعدة رفع الغرر عن طريق البيان والوضوح، والتي تفرض على البائع - سواء كان فردًا أو منصة - تقديم عرض تفصيلي للسلعة أو الخدمة محل التعاقد. [69]ويتضمن ذلك: تحديد الموديل، الخصائص، بلد المنشأ، مدة الضمان، طريقة الدفع، وإمكانية الإرجاع أو الاستبدال، وهو ما يسهم في تحقيق العلم الكافي للطرف المتعاقد ويدفع الجهالة المؤثرة شرعًا. [70]

ويُستدل على فاعلية هذا التوجه من خلال مثال تطبيقي معاصر، يتمثل في المواقع الإلكترونية التي تعرض منتجات كالهواتف المحمولة، حيث تقوم المنصة بتقديم بيانات شاملة عن المنتج، مثل: نوع الجهاز، نظام التشغيل، حجم الذاكرة، تفاصيل الضمان، وسلسلة من الصور التوضيحية، [71] إضافة إلى شروط الاستخدام والدفع. هذا التفصيل يرفع الغموض ويمنع اللبس، وبالتالي يُزيل الغرر المحرّم، ويُضفي على العقد طابع الصحة والشرعية وفقًا للضوابط الفقهية، وهو ما يعكس تكييفًا معاصرًا راشدًا لمنظومة التعاقد في البيئة الرقمية. [72]

---

[67] د. محمد يسري إبراهيم، *العقود الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة*، دار النوادر، دمشق، 2014، ص 133.

[68] د. حسام الدين فرفور، *أثر التوقيع الإلكتروني في التوثيق والإثبات من منظور فقهي*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 33، عدد 2، 2017، ص 187.

[69] د. طه جابر العلواني، *فقه الواقع: تأصيل وتجديد*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 2001، ص 201.

[70] د. عبد الله الشافعي، *التوثيق الرقمي للعقود في الشريعة الإسلامية*، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، عدد 108، 2022، ص 145.

[71] **Susan W. Brenner**, *Law in an Era of Smart Technology*, Oxford University Press, 2007, **pp. 121–125**.

[72] **Margaret Jane Radin**, *Boilerplate: The Fine Print, Vanishing Rights, and the Rule of Law*, Princeton University Press, 2013, **pp. 97–100**.

ISSN : 2410-1818

ثالثًا: تحدي الأهلية والتمييز

تُعدّ الأهلية من الشروط الأساسية لصحة التعاقد في الفقه الإسلامي، إذ يُشترط في العاقد أن يكون بالغًا، عاقلًا، مميزًا، قادرًا على التصرف في ماله. غير أن هذا الشرط يواجه تحديًا خاصًا في البيئة الإلكترونية، حيث تتوارى الهُويات خلف الشاشات، ويصبح من الصعب التحقق ماديًا من كون المتعاقد أهلًا قانونيًا وشرعيًا لإبرام العقد. [73]وتُثير هذه الإشكالية مخاوف تتعلق بصحة التصرف، لا سيما إذا تبين لاحقًا أن أحد الطرفين كان قاصرًا أو غير مميز. [74]

وقد عالج الفقهاء هذه المسألة من خلال قاعدة "الظاهر يُعامل معاملة الباطن في المعاملات"، أي أن الأصل يُحمل على السلامة وتُعتَمد التصرفات طالما لم يظهر خلافها، وذلك حفاظًا على استقرار التعاملات ومنعًا للوسوسة والتشكيك. [75]فإذا قدّم الشخص نفسه عبر المنصة أو التطبيق على أنه راشد وأجرى المعاملة بوسائل تحقق تقنية مقبولة (مثل التسجيل الرسمي أو ربط الحساب بهوية موثقة)، فإن تصرفه يُعتدّ به شرعًا، ما لم يثبت خلاف ذلك بدليل قاطع. [76]

ويُجسّد هذا المفهوم من خلال مثال واقعي يتّصل بالعقود الإلكترونية؛ إذ إن شخصًا قام بشراء سلعة باستخدام بطاقة دفع إلكترونية مسجّلة باسمه، ومرّت عملية الشراء عبر عدة مراحل تحقق رقمي (كالتسجيل بكود سري، أو التحقق من الهوية عبر البريد أو الرسائل النصية)، فإن هذا الإجراء يوفّر قرائن قوية على توافر الأهلية الظاهرة. [77]وبناءً عليه، يُعد تصرّفه صحيحًا ونافذًا من الناحية الفقهية، ما لم يُثبت لاحقًا أنه قاصر أو فاقد للتمييز وقت التعاقد. وبالتالي، فإن هذه القرائن تُسهم في رفع الحرج الشرعي عن العقود الإلكترونية، وتُرسّخ مبدأ الثقة الرقمية ضمن الإطار الفقهي. [78]

---

[73] **د. عبد الله بن عبد المحسن التركي**، *الفقه الإسلامي وأدلته*، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الثانية، 2018، ج 4، ص 412–415.

[74] **د. محمد عبد السلام عبد الغني**، *القانون التجاري الإلكتروني*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2019، ص 129–134.

[75] **د. سمير حسن حماد**، *فقه المعاملات الإلكترونية*، دار الفكر العربي، بيروت، 2020، ص 187–192.

[76] **د. عبد القادر بن عثمان الطيب**، *الاجتهاد الفقهي في المعاملات المعاصرة*، دار الكتب العلمية، بيروت، 2017، ص 221–224.

[77] **د. نادر سعيد منصور**، *الهوية الرقمية وأثرها في العقود الإلكترونية*، مجلة الدراسات الشرعية والقانونية، العدد 45، 2021، ص 67–74.

[78] **James J. White**, *Electronic Commerce Law and Practice*, Oxford University Press, 2017, pp. 134–139.

ISSN : 2410-1818

رابعًا: تحدي تنفيذ العقد وضمان الحقوق

يمثّل تنفيذ العقود الإلكترونية وضمان الحقوق أحد أبرز التحديات الفقهية في ظل البيئة الرقمية، خاصة عندما تُبرم العقود عبر منصات أو تطبيقات تعمل خارج نطاق الولاية القضائية المحلية، مما يضعف إمكانية مساءلة الأطراف أو إلزامهم بتنفيذ ما التزموا به. [79] ويُعد هذا التحدي مساسًا مباشرًا بمقصد شرعي جوهري وهو حفظ المال، إذ قد يؤدي الإخلال بالتنفيذ إلى ضياع الحقوق أو وقوع الغبن أو التعدي. [80]

ولمعالجة هذا التحدي، لجأ الفقهاء إلى تكييف وسائل الحماية التقنية في ضوء قواعد الضمان والوفاء بالعقود، وذلك من خلال اشتراط وجود طرف ثالث موثوق يتولى توثيق العقد، أو إدراج شرط التحكيم الإلكتروني، أو اللجوء إلى آليات فصل في المنازعات معترف بها بين الأطراف كما أجاز الفقه اعتماد وسائل معاصرة تضبط التزامات الأطراف وتمنع التهرب أو المماطلة، إذا توفرت العدالة والشفافية. [81]

ويتجسد ذلك في مثال تطبيقي واقعي، يتمثل في اشتراط استخدام بوابة دفع إلكترونية موثوقة (مثل PayPal أو Stripe) ضمن شروط العقد، بحيث لا يتم تحويل ثمن السلعة أو الخدمة إلى البائع إلا بعد أن يؤكد المشتري استلامه لما تعاقد عليه. فهذه الآلية تمثل تطبيقًا فقهيًا ضمنيًا لشرط ضمان تنفيذ الالتزام، إذ تقوم مقام الضامن أو الكفيل، وتحقق العدالة بين الطرفين، وتحفظ المال، وتمنع النزاع. [82] وهذا النموذج يوضح كيف يمكن للفقه الإسلامي أن يتفاعل بمرونة مع المستجدات، مستندًا إلى قواعد أصيلة مثل "الخراج بالضمان" و"الوفاء بالعقد أولى ما يكون"، مع الحفاظ على مقاصد الشريعة في حماية الحقوق ومنع الضرر. [83]

---

[79] **د. سامي محمد خليل**، *الفقه الإسلامي والتحديات الحديثة في المعاملات الإلكترونية*، دار الحامد، عمان، 2022، ص 145-150.

[80] **د. عبد المجيد بن عبد الله الزهراني**، *الهوية الإلكترونية وأثرها في صحة العقود في الشريعة الإسلامية*، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد 38، 2020، ص 33-40.

[81] **د. فاطمة الزهراء الكتبي**، *الإثبات الإلكتروني بين الفقه والقانون*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2021، ص 102-110.

[82] **Laura M. Field**, *Contracts in the Digital Age*, Routledge, 2018, pp. 112-120.

[83] **د. حسن مصطفى خليل**، *التوقيع الرقمي في الفقه الإسلامي والقانون التجاري*، مجلة العلوم القانونية، العدد 22، 2019، ص 85-92.

ISSN : 2410-1818

خامساً: تحدي تعدد الجهات والوسائط في التعاقد

في البيئة الرقمية الحديثة، كثيرًا ما يتم إبرام العقود عبر منصات إلكترونية أو تطبيقات وسيطة تجمع بين أطراف متعددة، بحيث لا يكون التعاقد مباشرًا بين البائع والمشتري، بل يتم من خلال جهة وسيطة تُيسّر التفاعل وتُشرف على تنفيذ الصفقة.[84] وهذه الحالة تطرح إشكالية فقهية تتعلق بمسؤولية هذه الوسائط: هل تُعد طرفًا أصيلًا في العقد؟ أم مجرد ناقل أو ضامن؟ وهل تترتب عليها التزامات شرعية تجاه المتعاقدين؟

وقد واجه الفقهاء هذا التحدي من خلال تكييف دور المنصة أو الوسيط الإلكتروني وفقًا لقواعد الوكالة والكفالة المعروفة في الفقه الإسلامي، حيث يُنظر إلى المنصة على أنها إما وكيل بالعرض أو كفيل في تنفيذ بعض الالتزامات، على ألا تُخِلّ بالأمانة أو تُقصّر في توضيح الشروط والمواصفات، وإلا كانت مسؤولة عن الغش أو التدليس أو الإضرار بأحد الأطراف.[85]

ويتجلى هذا التكييف بوضوح في مثال تطبيقي معاصر، يتمثل في إبرام صفقة شراء من خلال منصة "أمازون" أو غيرها من المواقع التجارية العالمية، حيث يتم الاتفاق بين البائع والمشتري عبر المنصة، التي تتولى عرض المنتج وتفصيل مواصفاته وتوفير وسائل الدفع والتوصيل.[86] في هذه الحالة، تُعامل المنصة كوكيل مسؤول عن تيسير التعاقد وفقًا للشروط المعروضة، وتُحمّل جزءًا من المسؤولية إذا أخلّت بدورها أو سكتت عن عيب جوهري، تمامًا كما تقضي بذلك قواعد الوكالة في الفقه الإسلامي. وهذا التكييف يُرسّخ مبدأ العدالة ويضبط العلاقة التعاقدية رغم تعدد الأطراف، بما ينسجم مع المقاصد الشرعية في حفظ الحقوق وضمان الشفافية والوضوح في المعاملات.[87]

بناءً على ما سبق، يتبيّن أن العقود الإلكترونية، على الرغم مما تثيره من تحديات فقهية تتعلق بالإثبات، والغرر، والأهلية، والتنفيذ، وتعدد الجهات، إلا أن الفقه الإسلامي بما يملكه من مرونة

---

[84] **د. أحمد مصطفى حمزة**، *مبادئ الفقه الإسلامي في ضوء التحول الرقمي*، دار النهضة العربية، القاهرة، 2023، ص 210–215.

[85] **Markus W. Bauer**, *Digital Trust and Contracting*, Springer, 2019, pp. 89–96.

[86] **د. ناصر بن سليمان العجمي**، *الهوية الرقمية وأثرها في صحة العقود الإلكترونية*، دار النفائس للنشر، الرياض، 2021، ص 120–135.

[87] **Christopher Reed**, *Electronic Contracts and Digital Identity*, Oxford University Press, 2017, pp. 78–90.

ISSN : 2410-1818

فكرية وقواعد اجتهادية راسخة، قادر على استيعاب هذه المتغيرات ضمن منظومته الأصيلة.[88] إذ لم يقف الفقه عند حدود الشكل أو الوسيلة، بل جوهر التعاقد هو مناط الاعتبار: تحقق الإرادة، وضمان رضا الطرفين، ورفع الضرر، وتحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال والحقوق.[89]

وقد أظهر التكييف الفقهي المعاصر للعقود الإلكترونية قدرة فقهاء العصر على المواءمة بين مستجدات التقنية وأصول الفقه الإسلامي، من خلال تفعيل قواعد الوكالة، والضمان، والقياس، والمصلحة المرسلة، واعتماد أدوات توثيق رقمية تُعدّ مكافئة شرعًا لنظيراتها التقليدية.[90]

ويرى الباحث أن أهم ما يميز هذا التفاعل الفقهي مع الواقع الإلكتروني هو الحفاظ على ثوابت الشريعة دون الجمود، والانفتاح على الوسائل الحديثة دون تسيب، وهو ما يضمن مشروعية العقود الإلكترونية ويُضفي عليها طابع القبول والفاعلية في الفقه المعاصر. كما يوصي بضرورة تطوير أطر فقهية مؤسسية تُعنى برصد هذه التحديات ومتابعة تطورها، لضمان تكامل التشريع مع الواقع الرقمي المتجدد.

---

[88] **د. سامي عبد الله الحسن**، *القواعد الفقهية في المعاملات الرقمية الحديثة*، مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العدد 12، 2020، ص 200–215.

[89] **Elizabeth Macaulay**, *Legal Challenges in E-Commerce Transactions*, Cambridge University Press, 2019, pp. 103–115.

[90] **د. خالد مصطفى صابر**، *الفقه الإسلامي والتحديات المعاصرة للعقود الإلكترونية*، دار الفكر المعاصر، القاهرة، 2020، ص 89–105.

ISSN : 2410-1818

الخاتمة

في ضوء ما سبق بيانه من تحليل فقهي وتكييف شرعي للعقود الإلكترونية، يتّضح أن الفقه الإسلامي يمتلك من المرونة والمقاصد الكلية ما يجعله قادرًا على مواكبة التحولات الجذرية في أنماط التعاقد، وخاصة في ظل الثورة الرقمية المعاصرة. وقد أثبت البحث أن العقود الإلكترونية، وإن كانت تثير جملة من التحديات القانونية والفقهية، إلا أن قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها الاجتهادية كفيلة بإيجاد حلول أصيلة وملائمة، شريطة مراعاة الضوابط الشرعية والاعتماد على الوسائل التقنية الآمنة التي تضمن رضا الأطراف وحفظ الحقوق.

أولًا: النتائج

1. أن العقود الإلكترونية تُعد صحيحة من الناحية الفقهية إذا استوفت أركان العقد من إيجاب وقبول وأهلية ومحل مشروع، حتى وإن تم التعاقد بوسائل رقمية غير تقليدية.
2. أن التحديات المتعلقة بالإثبات والغرر والأهلية والتنفيذ ليست مانعًا شرعيًا، بل يمكن تجاوزها باستخدام آليات تقنية مثل التوقيع الرقمي، وبوابات الدفع الآمنة، وعرض المعلومات التفصيلية.
3. أن الفقهاء المعاصرين قد وظّفوا قواعد الوكالة والكفالة والقياس لتكييف أدوار المنصات الإلكترونية، مما يمنح العقود الإلكترونية غطاءً شرعيًا واضحًا.
4. أن العقود الإلكترونية تتوافق مع مقاصد الشريعة لا سيما في حفظ المال، وتحقيق العدالة، وتنظيم المعاملات الحديثة.

ثانيًا: التوصيات

1. يتعين على المؤسسات العلمية والفقهية إعداد مدونات فقهية معاصرة تنظم العقود الإلكترونية وتعتمد على اجتهاد جماعي موثوق.
2. يُستحسن للمؤسسات الأكاديمية إدراج فقه المعاملات الإلكترونية في المناهج لتأهيل الباحثين لمواكبة متطلبات الاقتصاد الرقمي.
3. ينبغي للهيئات الرقابية والقطاع المالي تأسيس هيئات شرعية متخصصة لضمان التزام العقود الإلكترونية بالضوابط الشرعية.
4. يوصى لمزودي الخدمات الرقمية والمشرعين اعتماد الضمانات التقنية والتشريعية لحماية إرادة الأطراف وضمان تنفيذ الالتزامات.
5. يُفضل للباحثين والمؤسسات البحثية تكثيف الدراسات التطبيقية التي تربط النظرية الشرعية بالواقع الرقمي لتعزيز الشرعية والثقة في المعاملات الإلكترونية.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع والمصادر

أولاً :المراجع العربية.

- القرآن الكريم.
- أبو الحسن الماوردي .*الحاوي الكبير* .دار الكتب العلمية، بيروت، 1999.
- الإمام الشاطبي، أبو الحسن علي بن محمد .*الاعتصام* .تحقيق محمد محمد عبده، دار الفكر العربي، بيروت، 1997.
- أحمد الحصري .*الإثبات الإلكتروني في التشريع المدني والشريعة الإسلامية* .دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- أحمد الحجي الكردي .*أحكام التعاقد عبر وسائل الاتصال الحديثة في الفقه الإسلامي* .دار النفائس، عمّان، 2012.
- أحمد محمد الزهراني .*العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي والقانون المعاصر* .دار الحامد للنشر، جدة، السعودية، 2019.
- أحمد مصطفى حمزة .*مبادئ الفقه الإسلامي في ضوء التحول الرقمي* .دار النهضة العربية، القاهرة، 2023.
- إبراهيم البيومي غانم .*الفقه والمعاملات المعاصرة* .مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010.
- ابن منظور .*لسان العرب* .دار صادر، بيروت، 2002.
- عبد الحميد البعلي .*العقود الحديثة في الفقه الإسلامي* .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010.
- عبد الرزاق عفيفي .*الوسائل التقنية وتأثيرها في المعاملات المالية الإسلامية* .مكتبة التراث، القاهرة، 2017.
- عبد الرحمن بن صالح الأطرم .*العقود المستحدثة وأثرها في الفقه الإسلامي* .مكتبة الرشد، الرياض، 2012.
- عبد الكريم زيدان .*المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية* .مؤسسة الرسالة، بيروت، 2004.
- عبد الله بن بيه .*تيسير فقه المعاملات* .مكتبة ابن تيمية، الرياض، 2005.
- عبد الله بن عبد العزيز الجديع .*الأحاديث النبوية في الفقه الإسلامي* .دار النشر الجامعية، الرياض، 2010.
- عبد الله بن سليمان المنيع .*العقود في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة* .دار المسلم، الرياض، 2008.
- عبد الله بن ناصر السدحان .*الحماية القانونية للتعاملات الإلكترونية في الفقه الإسلامي* .مكتبة الرشد، الرياض، 2013.

ISSN : 2410-1818

- عبد الله بن محمد الطيار .*العقود الإلكترونية في الفقه الإسلامي* .دار ابن الجوزي، السعودية، 2005.
- عبد الله بن محسن التركي .*الفقه الإسلامي وأدلته* .دار عالم الكتب، الرياض، 2018.
- عبد القادر بن عثمان الطيب .*الاجتهاد الفقهي في المعاملات المعاصرة* .دار الكتب العلمية، بيروت، 2017.
- عبد المجيد بن عبد الله الزهراني. "الهوية الإلكترونية وأثرها في صحة العقود في الشريعة الإسلامية ".*مجلة الجامعة الإسلامية*، العدد 38، 2020.
- د. عبد الستار أبو غدة. "المعاملات الإلكترونية وأثرها في الفقه الإسلامي." ضمن أبحاث ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي، الدورة 30، جدة، 2010.
- د. أحمد مصطفى حمزة .*مبادئ الفقه الإسلامي في ضوء التحول الرقمي* .دار النهضة العربية، القاهرة، 2023.
- د. إبراهيم محمد رمضان. "العقود الإلكترونية وتحديات التوثيق والإثبات في الفقه الإسلامي ".*مجلة الدراسات القانونية المعاصرة*، جامعة القاهرة، 2020.
- د. خالد عبد الفتاح عبد الباقي .*التوقيع الإلكتروني في الفقه الإسلامي: دراسة مقارنة* .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2018.
- د. حسام الدين عفانة .*العقود المستحدثة في الفقه الإسلامي* .دار النفائس، عمّان، 2018.
- د. حسام الدين فرفور. "أثر التوقيع الإلكتروني في التوثيق والإثبات من منظور فقهي ".*مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*.2017 ,
- د. خالد مصطفى صابر .*الفقه الإسلامي والتحديات المعاصرة للعقود الإلكترونية* .دار الفكر المعاصر، القاهرة، 2020.
- د. محمد صالح الجمل .*فقه المعاملات الإلكترونية: دراسة معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية* . دار الفكر العربي، القاهرة، 2019.
- د. محمد يسري إبراهيم .*العقود الإلكترونية: دراسة فقهية مقارنة* .دار النوادر، دمشق، 2014.
- د. نادر سعيد منصور. "الهوية الرقمية وأثرها في العقود الإلكترونية ".*مجلة الدراسات الشرعية والقانونية*.2021 ,
- د. سامي عبد الله الحسن. "التحديات الفقهية في المعاملات الرقمية: دراسة مقارنة ".*مجلة جامعة الملك عبد العزيز، العلوم الشرعية*.2021 ,
- د. سامي عبد الله الحسن. "القواعد الفقهية في المعاملات الرقمية الحديثة ".*مجلة الدراسات الإسلامية المعاصرة*.2020 ,
- د. سامي محمد خليل .*الفقه الإسلامي والتحديات الحديثة في المعاملات الإلكترونية* .دار الحامد، عمان، 2022.

ISSN : 2410-1818

- د. فاطمة الزهراء الجابري .*الوسائل الحديثة في إبرام العقود الشرعية* .دار السلام، جدة، السعودية، 2018.
- د. فاطمة الزهراء الكتبي .*الإثبات الإلكتروني بين الفقه والقانون* .مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2021.
- د. طه جابر العلواني .*فقه الواقع: تأصيل وتجديد* .المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، 2001.
- د. عبد الرحمن بن عبد الله السند. "العقود الذكية في الفقه الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية ". *مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - قسم الشريعة*.2021 ,
- د. عبد الله الشافعي. "التوثيق الرقمي للعقود في الشريعة الإسلامية ".*مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية* ,جامعة الكويت، 2022.
- د. محمد عبد السلام عبد الغني .*القانون التجاري الإلكتروني* .دار النهضة العربية، القاهرة، 2019.
- د. سمير حسن حماد .*فقه المعاملات الإلكترونية* .دار الفكر العربي، بيروت، 2020.
- حسين حامد حسان .*النظرية العامة للعقد في الفقه الإسلامي* .دار السلام، القاهرة، 2006.
- عماد الدين خليل .*العقود الإلكترونية بين القانون والتقنية* .دار الفكر القانوني، القاهرة، 2018.
- علي السالوس .*العقود في الفقه الإسلامي وتطبيقاتها المعاصرة* .دار الثقافة، عمّان، 2004.
- علي عبد الواحد مصطفى .*التجارة الإلكترونية وفقه المعاملات المالية الإسلامية* .دار الكتب العلمية، بيروت، 2011.
- محمد أشرف العارف. "البيع الإلكتروني وتكييفه الفقهي ".*مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية*1432 ,هـ.
- محمد بن حسين الجيزاني .*معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة* .دار ابن الجوزي، 2004.
- محمد ناجي عطا الله .*القانون الإلكتروني وأثره في المعاملات التجارية* .دار النهضة العربية، عمّان، الأردن، 2019.
- محمد سليم العوا .*الفقه الإسلامي في طريق التجديد* .دار الشروق، القاهرة، 2010.
- محمد تقي العثماني. "التجارة الإلكترونية في ميزان الشريعة ".*مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي* , 2007.
- نزيه حماد. "أثر الوسائل الإلكترونية الحديثة في العقود المالية ".*مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي*.2008 ,
- صالح بن غانم السدلان .*أثر التقنية الحديثة في العقود المالية* .دار كنوز إشبيليا، الرياض، 2015.
- سامي الصلاحات .*العقود الإلكترونية في الشريعة الإسلامية* .دار النفائس، عمّان، 2010.

ISSN : 2410-1818

- سامي بن خالد الحمود .*ضوابط التعاقد الإلكتروني في الفقه الإسلامي* .دار التدمرية، الرياض، 2014.
- يوسف القرضاوي .*الوسيط في الفقه الإسلامي* .دار الفكر، القاهرة، 2006.
- يوسف الشبيلي. "أثر استخدام الوسائل الإلكترونية في التعاقد ".*مجلة البحوث الإسلامية*1435 ,هـ.
- وهبة الزحيلي .*الفقه الإسلامي وأدلته* .دار الفكر، دمشق، ط5، 2007.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Bauer, Markus W. *Digital Trust and Contracting*. Springer, 2019.
- De Filippi, Primavera, and Aaron Wright. *Blockchain and the Law: The Rule of Code*. Harvard University Press, 2018.
- Field, Laura M. *Contracts in the Digital Age*. Routledge, 2018.
- Hill, Jonathan. *Islamic Property Law: Cases from the Maldives*. Routledge, 2009.
- Macaulay, Elizabeth. *Legal Challenges in E-Commerce Transactions*. Cambridge University Press, 2019.
- Mason, Stephen, and Daniel Seng. *Electronic Evidence*. 5th ed., Institute of Advanced Legal Studies, London, 2021.
- Reed, Christopher. *Electronic Contracts and Digital Identity*. Oxford University Press, 2017.
- UNCTAD. *Legal Issues in Electronic Commerce*. United Nations, New York and Geneva, 2007.
- UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce. 1996.
- White, James J. *Electronic Commerce Law and Practice*. Oxford University Press, 2017.
- Winn, Jane K., and Benjamin Wright. *The Law of Electronic Commerce*. 4th ed., Aspen Publishers, 2019.
- Werbach, Kevin, and Nicolas Cornell. "Contracts Ex Machina." *Duke Law Journal*, vol. 67, no. 2, 2017.
- European Parliament and Council Directive 1999/93/EC on a Community Framework for Electronic Signatures.
- Brenner, Susan W. *Law in an Era of Smart Technology*. Oxford University Press, 2007.

ISSN : 2410-1818

مجلـــة الأندلـــس للعلـــوم الإنسانيـــة والاجتماعيـــة
مجلـــة دوليـــة شهـريـــة علميـــة محكمـــة
الترقيـــم الدولي الإلكتروني : ISSN 2410- 521X
الترقيـــم الدولـــي الورقـــي :ISSN 2410- 1818
البريد الإلكتروني : journal@andalusuniv.net

المجلـــة مفهرســـة فـــي المواقـــع الآتيـــة :

العام	2020	2021	2022	2023	2024
معامل أرسيف	0.0366	0.2692	0.1954	0.3759	0.3068
معامل التأثير العربي	1.60	1.60	1.73	1.25	1.55